

آلية تخصيص عوائد الاستثمارات

جمعية قيم الشبابية

تم اعتمادها في محضر اجتماع مجلس الإدارة رقم 3 – 2026/05/01

الأهداف الاستراتيجية للألية:

1. ضمان الاستدامة المالية طويلة الأمد للجمعية وبرامجها.
2. تعظيم أثر العوائد الاستثمارية في خدمة الفئات المستفيدة والمجتمع المحلي.
3. تحقيق التوازن بين تمويل الأنشطة التشغيلية وتوسيع البرامج التنموية.
4. تعزيز احتياطي الطوارئ وتحقيق نمو مستدام للأصول.
5. الالتزام بمعايير الحوكمة والشفافية بما يتماشى مع أفضل الممارسات.

بنود ونسب تخصيص عوائد الاستثمارات:

البند	النسبة المخصصة	التوصيف
احتياطي الاستدامة والطوارئ	15% - 20%	يخصص لتعزيز الأمان المالي وتغطية الأزمات أو الفجوات المستقبلية، ويستثمر بطريقة آمنة لضمان السيولة.
دعم البرامج التشغيلية والخدمية	35% - 40%	يوجه لتمويل البرامج السنوية الأساسية ذات الأثر المباشر والاستدامة الاجتماعية.
إعادة استثمار جزء من العوائد	20% - 25%	يُعاد ضخ جزء من الأرباح في الأصول والمشاريع الاستثمارية لزيادة رأس المال وتنمية العوائد المستقبلية وفق دراسات جدوى دقيقة.
الابتكار والتطوير المؤسسي	10%	يدعم تطوير مشاريع جديدة، مبادرات ابتكارية، وبناء القدرات المؤسسية، بما يشمل التحول الرقمي والتوسع.
حوافز الأداء وتطوير الموارد البشرية	5%	مخصص لتحفيز الكفاءات، دعم برامج التدريب، وخلق بيئة عمل جاذبة للمواهب لضمان استدامة الموارد البشرية.

ضوابط وآليات التنفيذ:

1. جميع نسب التخصيص تعتمد من مجلس الإدارة بناءً على توصيات اللجنة المالية والاستثمارية، مع تحديث دوري سنوي.
2. الإدارة المالية تصدر تقارير فصلية تفصيلية توضح العوائد وآلية توزيعها وأثرها على برامج الجمعية. يُسمح باستخدام جزء من احتياطي الطوارئ في حالات استثنائية بناءً على توصية اللجنة التنفيذية وتوثيق كامل.
3. جميع قرارات إعادة استثمار العوائد تمر عبر لجان متخصصة بدعم استشاري خارجي لضمان تحقيق أفضل العوائد مع الحد من المخاطر.
4. تشجيع تنوع مصادر الدخل عبر أصول متنوعة (عقارية، مالية، مشاريع اجتماعية) لتعزيز استقرار العوائد.
5. يُربط جزء من مخصصات الابتكار والتطوير بمؤشرات أثر اجتماعي واقتصادي موثقة مع تقييم دوري لكل مشروع استثماري.
6. إعادة تقييم فعالية الآلية كل ثلاث سنوات مع تعديل السياسات بما يتناسب مع المستجدات والفرص.

توصيات داعمة لتعزيز العوائد واستدامتها:

1. الاستعانة ببيوت خبرة متخصصة في الاستثمار الاجتماعي وإدارة الأوقاف.
2. إطلاق صناديق استثمارية متخصصة بالتعاون مع القطاع الخاص.
3. تعزيز الشراكات مع المؤسسات المانحة لتوجيه جزء من العوائد المشتركة نحو الابتكار والمبادرات الكبرى.
4. تنفيذ خطة اتصال لتوعية المجتمع والداعمين بكيفية إدارة العوائد الاستثمارية وأثرها في التنمية المجتمعية.